ما بين نواب اعتبروها تمت وفق الترضيات والمحسوبيات وآخرون يرونها ضمت شخصيات ذوي اختصاص

الحكومة الجديدة بين المنطق والمأمول

■ الكندري: التشكيل الجديد معقول والحكومة ضمت نخبا مختلفة بين عناصرها

عيسى الكندري

عادل الدمخي

■ نرجو أن يحقق الاختيار هدفه لتحقيق طموحات وآمال المواطنين الذي يترقبون إنجازات ملموسة

■ أعضاء مجلس الأمة مطالبون بإتاحة الفرصة للحكومة الجديدة أن تقدم ما لديها من عطاء

■ الدمخي: التشكيل الحكومي لا يزال يتم بالطريقة التقليدية عن طريق المحاصصة

■ الأسلوب التقليدي لا يزال سائداً وفق نظام الترضيات والمحسوبيات السياسية

تباينت الآراء النيابية بعد الاعلان عن تشكيل الحكومة الجديدة فما بين نواب اعتبروا التشكيل منطقيا وان الحكومة ضمت شخصيات توكنوقراط وسياسية وفنية ذوي اختصاص هناك من النواب من اعتبرها تمت عن طريق الترضيات والمحسوبيات السياسية المعهودة

فمن جانبة وصف نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري التشكيل الحكومي الجديد بالمنطقي والمعقول مضيفا أن الحكومة ضمت نخبا مختلفة جمعت بين عناصرها شخصيات توكنوقراط وسياسية وفنية ذوي اختصاص.

وأضاف الكندري في تصريح صحافي انه في الوقت الذي نبارك فيه لسمو رئيس مجلس الوزراء هذا الاختيار الذي حاز ثقة صاحب السمو امير البلاد -حفظه الله ورعاه- فإننا نرجو أن يحقق هذا الاختيار هدفه المنشود خصوصا في المرحلة المقبلة المهمة لتحقيق طموحات وآمال المواطنين الذي يترقبون إنجازات ملموسة على أرض الواقع وإنهاء ملفات القضايا كافة التي تنتظر الحكومة الجديدة وأهمها مد يد التعاون مع مجلس الأمة وفي المقابل نرجو أيضا من الإخوة أعضاء مجلس الأمة إتاحة الفرصة للحكومة الجديدة أن تقدم ما لديها من عطاء وبعد يتم تقييم كشف حساب أعمالها على ضوء منجزاتها.

رأى النائب د.عادل الدمخي أن «الأسلوب التقليدي لا يزال سائدا في تشكيل الحكومة الجديدة وفق نظام الترضيات والمحسوبيات السياسية والمحاصصة».

وقال الدمخي في تصريح للصحافيين بمجلس الأمة إن «التشكيل الحكومي لا يزال يتم بالطريقة التقليدية عن طريق المحاصصة والتعيين بحسب الولاء والمصلحة الانتخابية والاقتصادية».

وأوضح انه «بعد انتظار ٤٠ يوما تقريبا لم نتفاجأ وهذا هو المتوقع فنفس النهج والإدارة وطريقة الاختيار العقيمة التي هي سبب ما يمر به البلد مؤكدا أن بداية الفساد من طريقة الاختيار».

وتساءل : «لماذا يتم استبعاد الوزراء الإصلاحيين ومثال ذلك وزير الصحة الذي عليه شبه إجماع بين الكويتيين والكل يثني عليه على ما فعله وفعله من قرارات فهل هو بسبب تضارب المصالح ؟ وما الذي سينتجه الوزير إذا لم يمر عليه اكثر من سنة واحدة ؟».

واستغرب أن «يتم تغيير الوزراء الإصلاحيين بينما كان الاستجواب الذي استقالت على إثره الحكومة موجها لوزير آخر لافتا إلى أن الناس تتساءل عن أسس اختيار الوزراء والمبادئ الإصلاحية التي يتم الاختيار على اساسها.

وقال «إننا سنبارك لكل وزير ولكن يسوؤنا تماما ما حصل في طريقة الاختيار والتأخر في تشكيل الحكومة».

وذكر انه «طرح في السابق طلبا لتعديل اللائحة الداخلية لمجلس الأمة وبراء اليوم أكثر إلحاحا بأن تعقد في كل خميس من الأسابيع التي تعقد فيها الجلسات لمناقشة أحد الوزراء لكي يخرج الوزير ويتحدث عن رؤيته والمشاريع التي سيقدمه وكذلك المعوقات في وزارته.

ورأى أن» لدينا فراغا تشريعيا ودستوريا لأن الوزير لا يقدم برنامج عمل يقبل أو يرفض على أساسه من مجلس الأمة».

وأعرب عن أسفه «لعدم توجيه الدعوة لحضور الجلسة الخاصة المطلوب عقدها غدا لمناقشة فوائد التامينات على القروض وأسعار البنزين والكهرباء وتعديل قانون هيئة مكافحة الفساد مشددا في الوقت ذاته على ضرورة أن تخصص جلسة لهذه الأمور التي وعدنا بها الشعب الكويتي الذي ينتظرها.

التقى رئيس لجنة الصداقة البرلمانية الكورية الجنوبية- الكويتية

الغانم استقبل سفيري فرنسا والأردن

الغانم مستقبلاً السفير الأردني

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم في مكتبه امس سفير فرنسا لدى الكويت كرستيان نخله وسفير المملكة الأردنية الهاشمية لدى الكويت صقر ابو شتال.

واستقبل الغانم رئيس لجنة الصداقة البرلمانية الكورية الجنوبية- الكويتية لي كي هي والوفد المرافق له وذلك بمناسبة زيارته للبلاد.

وجرى خلال اللقاء استعراض العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين وبحث سبل تعزيز وتطوير آفاق التعاون في مختلف المجالات لا سيما تلك المتعلقة بالجانب البرلماني.

كما بحث اللقاء عددا من القضايا والموضوعات ذات الاهتمام المشترك وآخر تطورات الأوضاع في المنطقة وآلية تنسيق المواقف تجاهها في المحافل البرلمانية الدولية.

وحضر اللقاء سفير جمهورية كوريا الجنوبية لدى دولة الكويت يو يونتشول.

ومستقبلاً وفد الصداقة الكوري الجنوبي

لجنة الميزانيات ناقشت القضية بحضور عدد من الجهات الحكومية

الهاشم: تقرير «المحاسبة» يؤكد عدم وجود ربط بين مخرجات التعليم ومتطلبات التوظيف

■ «الخدمة المدنية» لا يستطيع أن يستقطب المواطنين للعمل بالتخصصات النادرة والوظائف المساندة

جانب من الاجتماع

■ لا يزال هناك خريجو جامعات كويتيون عاطلون عن العمل وأسرهم تعاني بطالتهم

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي امس قضية مخرجات التعليم وربطها بحاجات السوق والتوظيف بحضور عدد من الجهات الحكومية.

وقالت عضو اللجنة النائبة صفاء الهاشم في تصريح بالمركز الإعلامي بمجلس الأمة إن الاجتماع تم بحضور ممثلي وزارة التعليم العالي وجامعة الكويت وهيئة التطبيقي و الأمانة العامة لمجلس الجامعات الخاصة ووزارة المالية بالإضافة إلى ممثلي ديوان الخدمة المدنية.

وأوضحت ان تقرير ديوان المحاسبة يؤكد عدم وجود ربط بين مخرجات الثانوية العامة ومتطلبات التوظيف مشيرة إلى أنه منذ تحويل ديوان الموظفين إلى ديوان الخدمة المدنية لم يحسن الأداء الحكومي لمعالجة قضية البطالة البالغة من ١٤ إلى ١٨ الف مواطن وهو رقم كبير مقارنة بأعداد المواطنين.

وبينت أن ديوان الخدمة المدنية لا يستطيع تقديم توصيف وظيفي صحيح أو أن يستقطب المواطنين للعمل بالتخصصات النادرة والوظائف المساندة من خلال منح الكوادر والزيادات المالية.

وكشفت الهاشم عن انه نظراً لوجود خلل بالوظائف المساندة وعدم معالجتها من قبل الدولة وجدت إشكالية بالتركيبة السكانية نتيجة الاستعانة بالعمالة الوافدة في هذه الوظائف .

وأشارت إلى أن ديوان الخدمة المدنية تعذر بعدم قدرته منفردا على معالجة اختلالات العمالة الوطنية وربط مخرجات التعليم بحاجة السوق والتوصيف الوظيفي فتم خلق كيانات جديدة لمساندته وهي إعادة الهيكلة وهيئة القوى العاملة ومع ذلك لم ينجح في معالجة هذه الإشكالية ولا يزال هناك خريجو جامعات كويتيون عاطلون عن العمل وأسرهم تعاني بطالتهم.

وأوضحت أن ديوان الخدمة ومثلي الجهات الحكومية اشتكوا خلال الاجتماع مرارا وتكرارا غياب التنسيق الحكومي حول مسألة ربط مخرجات التعليم بحاجة سوق العمل مشددة على أن غياب التنسيق والتخطيط في الحكومة لا يقتصر فقط على الجهات التعليمية.

وذكرت أن ديوان الخدمة المدنية حتى اليوم لم يسلم هيئة القوى العاملة الهيكل التنظيمي والنتيجة هي أن شبابنا عاطلون عن العمل ما يدل على عدم اهتمام القائمين عليها بمستقبل ابنائنا وشبابنا الذين يمثلون أكثر من ٦٠٪ من تعداد السكان .

وتساءلت الهاشم: هل تعلم الحكومة حجم الوظائف المشبعة في الكويت ؟ وأجابت بالتأكيد لا تعلم كما أنها لا تعلم عدد التخصصات المطلوبة للطوارئ الطبية أو التمريض أو حفر الآبار.

الحجرف يتقدم بطلب تفسير حول صحة انعقاد جلسات المجلس دون وجوب حضور الحكومة

مبارك الحجرف

تقدم النائب مبارك هيف الحجرف بطلب تفسير المحكمة الدستورية للمادتين ٩٧ ١١٦ حول صحة إنعقاد جلسات المجلس دون وجوب حضور الحكومة جاء فيه :

تنص المادة (80) من الدستور على انه» يتالف مجلس الأمه من خمسين عضواً ينتخبون بطريق الانتخاب العام السري المباشر وفقاً للأحكام التي يبينها قانون الانتخاب 0 ويعتبر الوزراء غير المنتخبين بمجلس الأمه اعضاء في هذا المجلس بحكم وظائفهم» .

وتنص المادة (85) من الدستور على انه» لمجلس الأمه دور انعقاد سنوي لا يقل عن ثمانية اشهر ولا يجوز فض هذا الدور قبل اعتماد الميزانية» 0

وتنص المادة (97) من الدستور على انه» يشترط لصحة اجتماع مجلس الأمه حضور أكثر من نصف أعضائه وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين وذلك في غير الحالات التي تشترط فيها أغلبية خاصة 0

وتنص المادة (181) من الدستور على انه» لا يجوز تعطيل أي حكم من أحكام هذا الدستور إلا اثناء قيام الأحكام العرفية في الحدود التي يبينها القانون 0 ولا يجوز بأي حال تعطيل انعقاد مجلس الأمه في تلك الأثناء او المساس بحصانة اعضائه» 0

لما كان ذلك وكان الدستور وفقاً لما سلف قد بين الشروط الواجب توافرها لصحة انعقاد جلسات مجلس الأمه بأن حدد لصحة اجتماعه شرطاً محدداً أوجبته المادة (97) منه في فقرتها الأولى وهو أن يحضر اجتماعه أكثر من نصف عدد أعضائه وهو نص عام مطلق ورد دون تقييد أو توصيف بما يدل على أن المطلوب دستورياً لصحة انعقاد جلسات المجلس حضور أكثر من نصف الأعضاء بصرف النظر عن صفاتهم وهل هم من الأعضاء المنتخبين أو من الأعضاء بحكم مناصبهم كوزراء الأمر الذي يتعين معه القول بصحة انعقاد جلسات المجلس في حالة توافر النصاب القانوني بتواجد أكثر من نصف اعضائه أيا كانت صفاتهم 0 ولا يتعارض ذلك مع ظاهر نص العبارة الأخيرة من المادة (116) من الدستور التي تنص على انه» 00000 ويجب ان تمثل الوزارة في جلسات المجلس برئيسها أو ببعض اعضائها «وذلك أن هذه العبارة خاصة بمستوى من يمثل الحكومة في جلسات المجلس وهو ما يستفاد من صياغة هذه المادة التي وضعت لتقرير حق رئيس مجلس الوزراء والوزراء في الكلام كلما طلبوا ذلك

وأضافت أن للمجلس أن يطلب حضور الوزير المختص عند مناقشة امر يتعلق بوزارته وأوجبت عندئذ (أي إذا طلب المجلس حضوره) أن يحضر شخصيا وليس له أن ينيب في ذلك مستوى أدنى منه 0

لما كان ذلك وكان تفسير العبارة الأخيرة من المادة (116) من الدستور على غير ذلك يؤدي إلى تعطيل أعمال المجلس كلما رأت الحكومة عدم حضور جلساته الأمر الذي يهدر حكم المادة (181) من الدستور التي لا يجيز بأي حال تعطيل انعقاد مجلس الأمة حتى في أثناء قيام الأحكام العرفية هذا فضلاً عن مخالفته حكم المادة (97) من الدستور .

لكل ما تقدم اعمالاً للحق المخول لمجلس الأمة بمقتضى البند (1) من المادة الرابعة من القانون رقم 14 لسنة 1973 بإنشاء المحكمة الدستورية والمادة (1) من لائحة المحكمة الدستورية الصادرة بالمرسوم المؤرخ 1974/05/06م نطلب نحن الموقعين أدناه إحالة هذا الطلب إلى المحكمة الدستورية لتفسير نص المادتين (97 116) من الدستور لبيان ما اذا كان يشترط لصحة انعقاد جلسات مجلس الأمة حضور رئيس مجلس الوزراء أو بعض أعضاء الوزارة أم يكون انعقاد الجلسات صحيحا بحضور أكثر من نصف أعضاء المجلس جميعا ولو لم يكن أي الحاضرين عضوا في الحكومة.

تقدم ومجموعة من النواب بطلب لعقد جلسة خاصة اليوم

الشاهين: إسقاط فوائد قروض التأمينات وأسعار الكهرباء والماء والبنزين أولويات نيابية

أسامة الشاهين

أكد النائب أسامة الشاهين أنه تقدم ومجموعة من الزملاء النواب وفقا للمادة ٧٢ من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة بطلب لعقد جلسة خاصة يفترض أن تعقد اليوم.

وأضاف الشاهين في مؤتمر صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أن هذا الطلب جاء لمناقشة مجموعة من القضايا الشعبية التي تهم المواطنين كافة أبرزها اقتراح بقانون لمنع تقاضي الفوائد من التأمينات الاجتماعية

وأشار الشاهين إلى أن من ضمن سلسلة الطلبيات مناقشة اقتراح بقانون من أجل التقاعد المبكر الاختياري واقتراحات بقوانين بشأن الكهرباء والماء وأسعار البنزين والهيئة العامة لمكافحة الفساد وقال الشاهين إن "هذه القضايا مهمة وارتأيت مع الزملاء محمد الدلال وعبدالوهاب البابطين ومبارك الحجرف ود.عبد الكريم الكندري وعمر الطبطبائي ونايف المرداس ورياض العدساني وخالد العتيبي وحمدان العازمي وثامر السويط والحميدي السبيعي وعلي الدقباسي تقديم هذا الطلب.

وطالب الشاهين الأمانة العامة لمجلس الأمة بضرورة توجيه الدعوة لتعقد الجلسة اليوم. مشيرا إلى أن مسألة اعتبار هذه الطلبات من العاجل من الأمور وحضور الحكومة من عدمها هو أشياء خاضعة للحكومة وتتحمل تداعياتها بالحقيقة الدستورية والسياسية.

وقال الشاهين إن مسؤوليتنا كنواب الا نقبل بتعطيل هذه القضايا الحيوية وأن نعقد جلسة تلو الأخرى لإقرارها ولتنفيذ ما وعدنا به المواطنين خصوصا أن تقاريرها جاهزة ومدرجة على جدول الأعمال لا ننتظر منا إلا إقرارها.

وأشار الشاهين إلى أنه كان يتوقع انعقاد الجلسة غدا وسأحضر غدا التزاما باللائحة الداخلية.

وأكد الشاهين أن إسقاط فوائد قروض التأمينات الاجتماعية والتقاعد المبكر لموظفي الحكومة وأسعار الكهرباء والماء وأسعار البنزين ومكافحة الفساد هي قضايا ذات أولوية لدى المواطنين وبالتالي فهي ذات أولوية لدى النواب.